الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 23 ديسمبر 2022 م | 29 جمادى الأولى 1444 هـ | الجمعة | No. 4457

أكد أن الشركة المتعاقد معها كويتية ومرخصة ومعتمدة من الجهات المختصة بالدولة

«الائتمان»: ملتزمون بمقاطعة الكيان الصهيوني ولم نتعاقد مع شركة إسرائيلية

بعد ما أثير خلال جلسة مجلس الأمة المنعقدة أمس الأول على لسان النائب حمد المدلج، نفي بنك الائتمان تعاقده مع شركة مقرها الكيان الصهيوني، مؤكداً أن الشركة المتعاقد معها كويتية ومرخصة ومعتمدة من الجهات المختصة بالدولة، ومنها وزارة التجارة و الصناعة والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

كما أكد البنك أن التعاقد جرى وفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون المناقصات رقم 46 لسنة 2016 وتعديلاته، وبعدورود ملاحظة ديوان المحاسبة باستخدام الشركة الكويتية أنظمة حماية لشركة مقرها الكيان الصهيوني، قام البنك بمخاطبة الجهات المعنية بموجب الكتب الصادرة من البنك بتاريخ 5 اكتوبر 2022 فور علمه لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الشركة الكويتية المتعاقد معها.

كما نفى البنك نفياً قاطعاً طلبه من ديوان المحاسبة معاقبة الفريق المشرف على أعمال البنك بناء على تلك الملاحظة والتي تم البدء بمعالجتها فوراً عبر القنوات الحكومية، مشيراً إلى أن قبوله بدخول الشركة الكويتية المذكورة للمناقصة وتوقيعه التعاقد معها لوجود تعاقدات لها لذات الأغراض بتوفير أجهزة وبرمجيات الحماية مع جهات حكومية أخرى.

وكرر بنك الائتمان في نهاية بيانه، التأكيد على التزامه التام بتطبيق القانون رقم 21 لسنة 1964 بشأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل.

وكان النائب حمد المدلج قد فجر مفاجأة أمس الأول في مجلس الأمة، خلال مداخلته على تقرير ديوان المحاسبة، حيث تطرق النائب إلى «عقد خاص بشراء وصيانة وتطوير نظام الحماية الخاص ببنك الائتمان»، مشيراً إلى أن «هذا العقد وقع بين بنك الائتمان وإحدى الشركات، والبنك وفق النظام مرتبط بوزارتي الداخلية والعدل ومؤسسة التأمينات. وقد قامت الشركة بتوريد نظام الحماية من شركة إسرائيلية».وأضاف المدلج أن «الفريق أثبت المخالفة في التقرير، وبعدها بدأت الضغوطات بشكل غير رسمي لإزالة المخالفة، ومن قام بهذه الضغوطات رئيس الديوان والوكيل المساعد المكلف، ثم تم عقاب الفريق وتدوير بعض أعضائه أثناء الإجازة السنوية».

وعرض كتاب طلب رئيس الديوان بإزالة المخالفة عن التقرير، مبيناً أن «المفرح كان رد الفريق الذي رأى الابقاء على المخالفة». ورد رئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع على المدلج بالقول « الديوان دائماً به أمور سياسية، حفاظا على سمعة الكويت نقوم بحذفها من التقرير، لأنه يرفع على الموقع الإلكتروني وينتشر على شبكة الإنترنت وقد يظن البعض أن الكويت خالفت قانون مقاطعة إسرائيل.

فالملاحظة موجودة لكن (حذفت) لكي نحافظ على سمعة الكويت، وخاطبنا الوزير مباشرة ولدي نسخ في تاريخ 2 نوفمبر الماضي، وقلنا إن هناك مخالفة موجودة وهذه لا تخص البنك، بل جهات ثانية كيف رخصت البضاعة وأدخلت شركة مقرها إسرائيل. المعلومة وصلت مجتزأة غير كاملة والكتاب موجود ووصل وزير المالية، وطلبنا اتخاذ كافة الإجراءات وتلافي الملاحظة».

وعقب وزير المالية بالقول «نؤكد أنه تسلمنا بتاريخ 6 نوفمبر مراسلة تتعلق بهذا الموضوع، وفي 10 نوفمبر أرسلنا لبنك الائتمان للإفادة بهذا الموضوع وتصحيح الإجراء ومحاسبة المتسببين في التعاقد مع الشركة. ونحن بادرنا بالتواصل مع البنك».

بنك الائتمان

فريق الإستراتيجية من الجانبين عقد اجتماعاً لتنسيق الجهود

«النفط» تتسلم ملاحظات «المعهد العربي للتخطيط» على إستراتيجيتها الخمسية

الوزارة تحرص على تنفيذ أفضل ممارسات التخطيط الشامل في وضع الإستراتيجية الجديدة

أعلنت وزارة النفط عن أن فريق عمل الإستراتيجية في الوزارة عقد اجتماعاً مع المعهد العربي للتخطيط، وذلك لمراجعة إستراتيجية وزارة النفط الجديدة الممتدة للسنوات الخمس المقبلة، وفق أفضل الممارسات المتبعة في التخطيط الإستراتيجي بهدف توفير خارطة طريق شاملة ومتكاملة لتحقيق رؤيتها المستمدة من رؤية كويت جديدة لعام 2035.

وقالت وزارة النفط في بيان صحافي، أن الاجتماع حضره كلا من وكيل وزارة النفط الشيخ الدكتور نمر فهد المالك الصباح ووكيل المعهد العربي للتخطيط الدكتور وليد عبدمولاه، وعددا من المسئولين من الجانبين، حيث تم استلام الملاحظات على استراتيجية وزارة النفط من قبل فريق عمل الإستراتيجية في المعهد، تمهيداً لدراستها وإضافة أي ملاحظات تكون مناسبة وتتماشى مع برامج العمل داخل الوزارة.

جانب من الاجتماع

وأشارت وزارة النفط إلى انها تمتلك اليوم عدداً من الأهداف الإستراتيجية الرامية إلى المحافظة وتعزيز موارد الثروة النفطية في دولة الكويت وتحقيق أفضل تنمية واستغلال للموارد بما يضمن تنمية إيرادات الدولة وزيادة دخلها.

وذكرت وزارة النفط ان فريق عمل إعداد إستراتيجية الوزارة للسنوات الخمس المقبلة يتكون من الوكيل المساعد للشؤون الفنية في الوزارة م.خالد وليد الديين، ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الشيخة تماضر خالد الأحمد الجابر الصباح، والمستشار قصي موسى حمد الدرويش، وكل من أروى بدر البشر وحصة بدر الراشد ودعاء فهد الكندري ودلال عبدالعزيز الغانم وسارة ناصر المزيد ولطيفة داود العصفور ومريم محمد العرادة ومنى معتوق الفليج وهديل درويش العرادي.

ويتشكل فريق العمل من المعهد العربي للتخطيط من وكيل المعهد دكتور وليد عبدمولاه، كبير المستشارين دكتور بلقاسم العباس، وعضو الجهاز الفني دكتور محمد أمين لزعر، وعضو الجهاز الفني دكتور نواف أبو شماله، وعضو الجهاز الفني دكتور جاسم الجزاع، والمستشار بالمعهد الدكتور معز العبيدي.

جلسة متباينة للبورصة في ختام الأسبوع

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشرها العام 3ر7 نقطة ليبلغ مستوى 7209ر33 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر05 في المئة.

وتم تداول 104ر18 مليون سهم عبر 6638 صفقة نقدية بقيمة 22ر17 مليون دينار (نحو 67ر17 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 13ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5571ر77 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر24 في المئة من خلال تداول 68ر3 مليون سهم عبر 3166 صفقة نقدية بقيمة 7ر3 مليون دينار (نحو 22ر11 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 10ر05 نقطة ليبلغ مستوى 8009ر60 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر13 في المئة من خلال تداول 35ر8 مليون سهم عبر 3472 صفقة بقيمة 14ر8 مليون دينار (نحو 44ر8 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 32ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5675ر24 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر57 في المئة من خلال تداول 49ر5 مليون سهم عبر 2062 صفقة نقدية بقيمة 5ر9 مليون دينار (نحو 17ر8 مليون دولار).

وكانت شركات (التخصيص) و(معادن) و(منازل) و(م الأعمال) الأكثر ارتفاعا أما شركات (بيتك) و(أجيليتي) و(وطني) و(زين) فكانت الأكثر تداولا لناحية القيمة في حين كانت شركات (نابيسكو) و(صلبوخ) و(متحدة) و(تحصيلات) الأكثر انخفاضا.

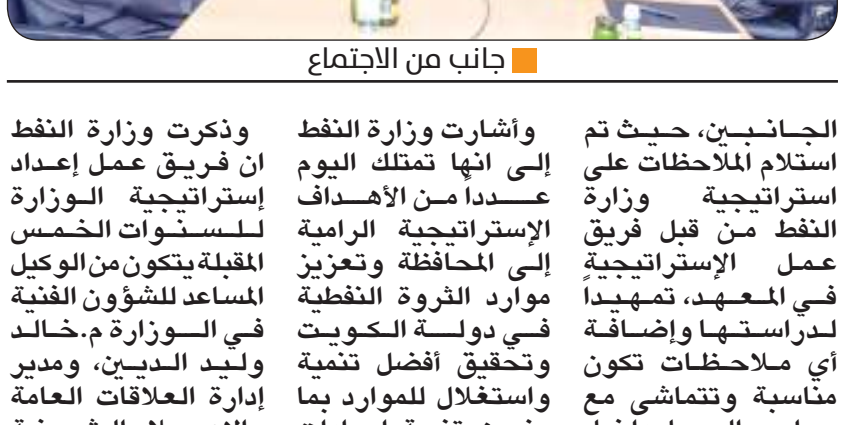

مؤشرات البورصة تتباين

متوقعاً تجاوز نمو الناتج المحلي 8 في المئة خلال العام الحالي

«صندوق النقد الولي»: الكويت تمكنت من احتواء التداعيات السلبية للحرب الروسية حتى الآن

صندوق النقد الدولي

قال بنك الكويت المركزي إن بعثة صندوق النقد الدولي الى البلاد اختتمت مهمتها وأبدت توقعاتها بأن يتجاوز نمو الناتج المحلي 8 في المئة خلال العام الحالي مؤكدة على "أن السلطات الكويتية تمكنت حتى الآن من احتواء التداعيات السلبية المباشرة للحرب الروسية في أوكرانيا".

جاء ذلك في بيان للبنك المركزي أمس الخميس بمناسبة انتهاء مهمة بعثة خبراء الصندوق للبلاد خلال الفترة من 11 إلى 18 ديسمبر الحالي في إطار المشاورات الدورية التمهيدية بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق.

وأوضح البيان أن (المركزي) قام بالتنسيق مع صندوق النقد والجهات المحلية المعنية لإنجاز الترتيبات الخاصة بتلك الزيارة بما في ذلك تجميع البيانات وترتيب الاجتماعات مع المسؤولين في الجهات الحكومية وغير الحكومية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والسياسة المالية والنقدية ومتانة القطاع المصرفي والمالي.

وأضاف أن البعثة أشادت بدور (المركزي) في تمكين النظام المصرفي من اجتياز آثار الصدمات الأخيرة بنجاح وذلك من خلال بناء الاحتياطيات المصرفية والإشراف الحصيف والرقابة الاستباقية للمخاطر المالية.

وبين أن البعثة أشارت الى أن البنوك الكويتية لا تزال تتمتع بمستويات جيدة من الرسملة والسيولة وسجلت مؤشرات السلامة المالية مستويات صحية وبقي النمو الائتماني للقطاع الخاص قويا.

وأوضح أن البعثة أكدت في الوقت نفسه استمرار التعافي الاقتصادي "إذ سمحت الجهود الحكومية القوية في التطعيم والاستجابة السريعة والحاسمة لجائحة كورونا (كوفيد19-) بتخفيف جميع قيود التباعد الاجتماعي ودعم التعافي".

وأشار البيان إلى أن تقديرات البعثة تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3ر1 في المئة في عام 2021 مقارنة بانكماش بنسبة 9ر8 في المئة في عام 2020 فيما توقعت أن يرتفع إلى أكثر من 8 في المئة في عام 2022 مدعوما بارتفاع أسعار النفط وكميات إنتاجه والتحسن المستمر في الطلب المحلي.

وقال إن بعثة الصندوق "رجحت تراجع النمو في عام 2023 ما يعكس تباطؤ الطلب الخارجي وتخفيضات إنتاج النفط بموجب اتفاقية (أوبك +)".

وذكر أن بيان البعثة أكد تمكن السلطات الكويتية من احتواء التضخم من خلال الاستفادة من التشديد النقدي والتمرير المحدود للارتفاعات في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بفضل الدعوم الحكومية والأسعار المدارة مبينة أنه مع ارتفاع أسعار النفط وكميات إنتاجه شهد إجمالي الفوائض في الموازنة العامة والحساب الجاري ارتفاعا كبيرا خلال العام الحالي مقارنة بالعام الماضي.

وعلى صعيد الاصلاحات المالية نقل البيان عن البعثة قولها إن "السلطات الكويتية واصلت تنفيذ إجراءات تحسين تحصيل الإيرادات العامة وكفاءة الإنفاق العام" منوهة بالجهود الجارية لتعزيز التحول الرقمي وتطوير التكنولوجيا المالية والاستثمار في الطاقة الخضراء.

ولفت الى أن البعثة أكدت أن توقعاتها مرهونة بحالة عدم اليقين والمخاطر المحيطة بالبيئة الخارجية بما في ذلك الآثار المحتملة لتشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية والمزيد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي.

وذكر أن البعثة اعتبرت بأن "تقلبات أسعار النفط وكميات إنتاجه نتيجة لعوامل خارجية منها البيئة الجيوسياسية من شأنها أن تؤثر على النشاط الاقتصادي والتوازنات الاقتصادية الكلية" مبينة أن "تأخر الإصلاحات المالية والهيكلية الرئيسية قد تؤدي إلى تزايد مخاطر السياسات المالية المسايرة للدورات الاقتصادية وإعاقة التقدم نحو المزيد من التنويع الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية".